

Distr.: General
19 April 2018
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



المؤتمر الحكومي الدولي لوضع صك دولي
ملزم قانوناً في إطار اتفاقية الأمم المتحدة
لقانون البحار بشأن حفظ التنوع البيولوجي
البحري في المناطق الواقعة خارج نطاق
الولاية الوطنية واستغلاله على نحو مستدام

الجلسة التنظيمية

نيويورك، ١٦-١٨ نيسان/أبريل ٢٠١٨

بيان لرئيس المؤتمر في ختام الجلسة التنظيمية

على مدى اليومين الماضيين، وعلى النحو المطلوب في القرار ٢٤٩/٧٢ الصادر عن الجمعية العامة، ناقش المؤتمر عدداً من المسائل التنظيمية، بما في ذلك عملية إعداد المسودة الأولى للصك الدولي الملزم قانوناً في إطار اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار بشأن حفظ التنوع البيولوجي البحري في المناطق الواقعة خارج نطاق الولاية الوطنية واستغلاله على نحو مستدام.

وفي بداية الجلسة التنظيمية، انتخب المؤتمر رئيس المؤتمر. واستمع المؤتمر بعدئذ إلى بيانين أدلى بهما ميروسلاف لايتشاك، رئيس الدورة الثانية والسبعين للجمعية العامة، وميغيل دي سيربا سواريس، وكيل الأمين العام للشؤون القانونية والمستشار القانوني للأمم المتحدة، الأمين العام للمؤتمر، وكذلك إلى بيانات عامة من الوفود.

وخلال الجلسة التنظيمية، اتخذ المؤتمر عدداً من القرارات بشأن المسائل التنظيمية. ووُجّه انتباه المؤتمر إلى طرائق عمل المؤتمر، المبينة في الفقرات ذات الصلة من قرار الجمعية العامة ٢٤٩/٧٢، بما في ذلك فيما يتعلق بمشاركة المراقبين في الفقرات ١٢ إلى ١٥، والقواعد المتعلقة بالإجراءات في الفقرة ١٨ واتخاذ القرارات في الفقرتين ١٧ و ١٩. وقرر المؤتمر أن يطبق هذه الطرائق على المؤتمر. وعلى وجه الخصوص، قرّر المؤتمر فيما يتعلق بالقواعد المتعلقة بالإجراءات أن تطبق على المؤتمر القواعد



المتعلقة بالإجراءات والممارسة المتبعة في الجمعية العامة، بالصيغة المعدلة بالقرار ٢٤٩/٧٢، مع تعديل ما يلزم تعديله.

وفيما يتعلق بلجنة وثائق التفويض، قرّر المؤتمر أن يكون تكوين لجنة وثائق التفويض التابعة للمؤتمر على غرار تكوين لجنة وثائق التفويض التابعة للدورة الثانية والسبعين للجمعية العامة وعيّن الاتحاد الروسي، وإندونيسيا، وأوروغواي، وأوغندا، وأيرلندا، ودومينيكا، والصين، وكابو فيردي، والولايات المتحدة الأمريكية أعضاء في لجنة وثائق التفويض التابعة للمؤتمر طيلة فترة المؤتمر.

وقرّر المؤتمر أن ينشئ مكتباً مؤلفاً من رئيس و ١٥ نائباً للرئيس (ثلاثة من كل مجموعة من المجموعات الإقليمية) لمساعدة الرئيس فيما يتعلق بالمسائل الإجرائية في إطار التصريف العام للأعمال التي يضطلع بها الرئيس. وقرّر المؤتمر أن يعمل نواب الرئيس بصفتهم الوطنية، على أن يكون مفهوماً أن هذا القرار لا ينشئ بأي حال من الأحوال سابقة لتوزيع المقاعد فيما يتعلق بمكاتب العمليات الأخرى المتصلة بالتفاوض على المعاهدات الدولية. واتخذ هذا القرار أيضاً على أن يكون مفهوماً أن نواب الرئيس لن يغيروا، قدر الإمكان، من دورة إلى أخرى بهدف كفالة الاستقرار في المكتب. وطلب الرئيس إلى المجموعات الإقليمية أن تقدّم أسماء مرشحيها لشغل مناصب نواب الرئيس إلى الأمانة على وجه السرعة، بغية إجراء انتخابات نواب الرئيس في بداية الدورة الموضوعية الأولى للمؤتمر، في أيلول/سبتمبر.

وفيما يتعلق بتنظيم أعمال المؤتمر، وافق المؤتمر على اعتماد نهج مرن، يدخل بموجبه تعديلات على طريقة العمل عند الضرورة. وسيجري إنشاء هيئات فرعية و/أو أفرقة عاملة غير رسمية كلما دعت الحاجة إلى ذلك بالتشاور مع الوفود ونواب الرئيس. وبعد الاستماع إلى الشواغل المتعلقة بعقد جلسات متوازنة، أبلغ الرئيس المؤتمر بالعزم على تجنب الجلسات المتوازنة قدر الإمكان.

وتطلعا إلى الدورة الموضوعية الأولى للمؤتمر، كان هناك تفاهم عام على أن الدورة الأولى ينبغي أن تركز على المناقشات الموضوعية وألا تستهلك الكثير من الوقت على المسائل الإجرائية. وسيخصص الوقت للبيانات العامة وكذلك للنظر في مواعيد انعقاد الدورتين الثانية والثالثة للمؤتمر، في عام ٢٠١٩، مع مراعاة أن البت فيما يتعلق بالمواعيد سيعود إلى الجمعية العامة. وستركز المناقشات الموضوعية على عناصر المجموعة على النحو المبين في القرار ٢٤٩/٧٢، مع مراعاة الحاجة إلى المرونة في تخصيص الوقت للمواضيع المختلفة. وستنظم المناقشات حول المجموعات المواضيعية الأربع للمجموعة ويمكن أن تجرى في جلسات عامة أو في أفرقة عاملة غير رسمية. وسيقترح الرئيس تنظيمًا للأعمال قبل الدورة، مع مراعاة إجراء المزيد من المشاورات بشأن هذه المسألة. وفي حال إنشاء أفرقة عاملة غير رسمية، فهي ستظل تحت السلطة العامة للرئيس.

وفيما يتعلق بعملية إعداد المسودة الأولى للصك، سيكون من المهم العمل من أجل التوصل إلى نتائج توافقية. وفي إطار الأعمال التحضيرية للدورة الموضوعية الأولى للمؤتمر، طلب المؤتمر إلى الرئيس أن يعدّ وثيقة موجزة، كأداة يُستعان بها في المناقشات، بناءً على تقرير اللجنة التحضيرية المنشأة بالقرار ٢٩٢/٦٩، مع مراعاة التوصيات المتعلقة بالجزأين ألف و باء من الفرع الثالث من التقرير. وسيُنظر أيضاً في مواد أخرى تنتج في سياق عمل اللجنة التحضيرية. ولن تتضمن الوثيقة أي نص معاهدة. وهي بالأحرى ستحدد المسائل التي تحتاج إلى مزيد من المناقشة ويمكن أن تتضمن عدداً محدوداً من المسائل المحتمل تناولها، وكذلك الخيارات المتاحة فيما يتعلق بجميع عناصر المجموعة والمسائل الشاملة. وسيبذل

الرئيس قصارى جهده لجعل هذه الوثيقة متاحة للوفود قبل الدورة الأولى للمؤتمر بوقت كاف. ومن المفهوم أن هذه الوثيقة ينبغي أن تضع المؤتمر على مسار إعداد المسودة الأولى للصك لكنها لن تشكل، في حد ذاتها، المسودة الأولى.

وخلال هذه الجلسة التنظيمية، فوجئت بجو الزمالة الذي عمّ هذه القاعة. وقد أفضى النهج الإيجابي والبناء والمرن الذي اتخذتموه إزاء المسائل إلى جلسة ممتازة ستحدد مسار الجلسات المقبلة. وأشكر بإخلاص كل واحد منكم على ما أبدىتموه من روح إيجابية ودعم، وهو ما يقدرّ عاليا. وأحثّ الجميع على استخدام الوقت الذي يفصلنا عن جلستنا في أيلول/سبتمبر لاستعراض المسائل والمواد المتاحة، بما في ذلك الأعمال التي كُلفت بها، بحيث يمكننا أن نبدأ جلستنا في أيلول/سبتمبر ونحن على أهبة الاستعداد لمناقشة المسائل باستفاضة أحدنا مع الآخر. وكما قال ميغيل دي سيربا سواريس، الأمين العام للمؤتمر، عندما نجتمع في أيلول/سبتمبر، يحدوني الأمل في أن نشهد ”سيلا من الأفكار“ و ”عاصفة من الإلهام“.

ويبقى لي الآن أن أشكر خدمات المؤتمرات والمترجمين الشفويين على كل ما قدموه من مساعدة خلال جلستنا. وأود على وجه الخصوص أن أشكر مكتب الشؤون القانونية بالأمانة على المشورة والمساعدة القيّمتين.

ولكل من سيسافر منكم، أتمنى لكم جميعا أسفارا آمنة وأتطلع إلى العمل معكم جميعا في أيلول/سبتمبر وما بعده.

شكراً لكم.

رينا لي

السفيرة المعنية بقضايا المحيطات وقانون البحار
والمبعوثة الخاصة لوزير الشؤون الخارجية لسنغافورة